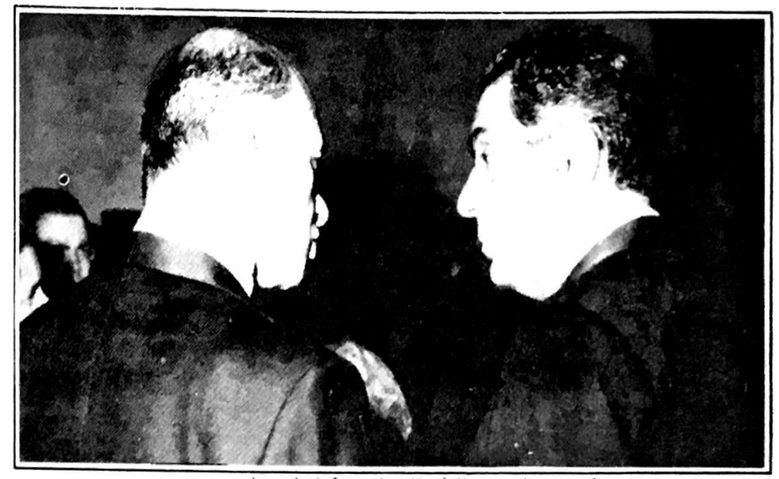

سركيس وبطرس : التفاف على كل التوصيات

التعديل الوزاري ما هي ابعاده؟

التفاف رسمي على تعديل مشروع قانون الدفاع
إضافة انعزالي جديد الى مجلس الوزراء

لم تكد التوصية التي اصدرها المجلس النيابي في الحكومة نتيجة جلسة المناقشة في الوسائل الكفيلة بتنفيذ مقررات « بيت الدين » في ١٩-١٢-٧٨ . تنشر . حتى جاء الرد بالالتفاف على كل المحاولات العربية والدولية الرامية لتحقيق «الوفاق» عبر مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية الذي عين قائد الجيش وزيرا للدفاع .

ففي جلسة مجلس الوزراء في ٢٠-١٢ تمت الموافقة على استقالة الوزير ضومط الذي بدا بعيدا منذ فترة . وكذلك استقالة الوزير بطرس فقط من وزارة الدفاع وليس الخارجية حيث تم اسناد حقيبة الدفاع الى قائد «الجيش اللبناني» العماد فيكتور خوري تلافيا لاحتمالات تعديل قانون الجيش الذي قد يسحب بعض الصلاحيات من قائده ويمنحها لوزير الدفاع .

فمجلس النواب الذي حضر جلسته « ٦٨ نائبا » وافقوا على توصية طلب الى الحكومة الاسراع في انجاز البرنامج التطبيقي لمقررات « بيت الدين » . ووضعه موضع التنفيذ . وذلك انطلاقا من كون القوات الامنية الشرعية المؤلفة من قوات الجيش اللبناني وقوات الامن الداخلي وقوات الردع العربية . وحدة امنية لا تتجزأ يناط بها في اطار المسؤولية الامنية والعسكرية الواحدة . تنفيذ هذا البرنامج في جميع الاراضي اللبنانية .

الا ان الحكم الذي احجم سابقا عن تنفيذ مقررات « بيت الدين » . والذي لم يستطع المجلس النيابي محاكمته في جلسة « التوصية » والموقف الوسطي . وجد الفرصة سانحة لكي يحيض مجددا كل المحاولات التي تدفعه للابتعاد ولو نسبيا عن الفاشية اللبنانية والحد من نهوضها من خلال التعويض على قائد الجيش بعض صلاحياته التي يمكن ان يفقدها اذا ما عدل من قانون الجيش . عبر تسليمه وزارة الدفاع التي يناط بها مهمة ما يفيض عن مهمة قيادة الجيش حسب التعديلات الجديدة التي لن تشكل اساسا على الاطلاق لا لجيش متوازن ولا لجيش وطني يأتمر باوامر السلطة السياسية البعيد كل البعد عن الهموم القومية والطبقية للجماهير اللبنانية .

لماذا الخطوة الجديدة ؟

اجمعت اغلب الاوساط السياسية . رغم الهزيل الاعلامي تحت عناوين الضغط على الحكم ووضع الحكم امام الفرار والخ ... على ان جلسة المجلس النيابي المقررة للكفيل النيابي المستقل لن تصل الا الى حد التوصيات كما برهنت النتائج في جلسة الثلاثاء الماضي . وهذا الاجتماع لا يعود فقط لمعرفة هذه الاوساط بالمواقف الوسطية المتأرجحة لهذا النكفل . بل لمدى علم هذه الاوساط بعمق التعارض السلبي بين اطراف الحكم نفسه والذي عبر عنه رئيس الوزراء اللبناني الدكتور سليم الحص امام المجلس النيابي بقوله : « فالوفاق في نظرنا هو وفاق الحكم » « وان سلاح الحكم في الحسم السياسي (للازمة اللبنانية) هو سلاح الموقف . ولا اعني من سلاح الموقف اذا ما قررت الشرعية امتشاقه في وجه خصومها . اما المطلوب فهو ان تحدد السلطة موقفها من الحل السياسي الشامل ... وتطرح صيغة للوفاق » . وفي كل هذا اسارد واضحة للانقسام في الحكم . وبان اتجاها معينا داخله لا زال يدافع عن المشروع الفاشي واصحابه دون الحسم . هذا المشروع المدان من قبل الرجعية العربية والامبريالية العالمية الذي عبر عنه منذ قمة وزير خارجية فرنسا السابق دي غرينفو في محوزه على كميل شمعون رئيس « الجبهة اللبنانية » واعدته وزارد الخارجية الامريكية بوجهها .

ففي حين كان الرئيس سركيس ولا يزال يقتنص عن الحلول الامثل بشكل اساسي للازمة اللبنانية كما برهنت التجارب حتى الان . فان رئيس وزرائه الدكتور الحص يرى بـ « ان الازمة اللبنانية هي في جذورها سياسية . وما المشكلة الامنية الا مظهر لها . فالداء في جوهره سياسي. اما عوارضه فامنية . لذلك نعتقد ان اية معالجة تتعاطى مع الوجه الامني للازمة دون التصدي لابعادها السياسية هي معالجة دون المظهر وبالتالي فهي مرشحة للتعثر » . فكل هذا يؤكد . بعد تصدي الميليشيات الفاشية للجيش في صربا واصابة سفير المملكة السعودية علي الشاعر برصاص قوات « الجبهة اللبنانية » فوق اجواء جونية في نفس الوقت ودون اتخاذ اي موقف واضح وعلني ولو على الاقل موقف سياسي علني شكلي. بان فريقا من الحكم لا زال غير مستعدا للتفريط ولو بالتقليل بامتيازات الفاشية بل العكس يحاول باستمرار في شتى المناسبات تعزيز هذه الامتيازات وتطويرها ولو كان ذلك على حسابه وعلى حساب المراهنات الامبريالية التي تتوقع تثبيت سلطته في سبيل القضاء على الوجود الوطني كأداة اولى بعد ان اثبتت حرب السنتين الاهلية عدم مقدرة الفاشية اللاشرعية على تحقيق هذا الهدف الصهيوني - الرجعي - الامبريالي الاول على الساحة اللبنانية وحتى هذه اللحظات التي لا زالت فيه رصاصات القنص بالاضافة الى قذائفهم توجه الى المناطق الوطنية اللبنانية في بيروت وفي الجنوب .

من هنا . ورغم توصية مجلس النواب بتنفيذ مقررات بيت الدين التي اقرها مؤتمر وزراء خارجية الردع . فان رئيس الجمهورية وباشارة

وبيقولوا طائفية ... !

□ دل احصاء رسمي اجري مؤخرا ان عدد العائلات المسيحية المتواجدة حاليا في المنطقة الغربية من بيروت يبلغ ٧٤ الف عائلة . علما ان متوسط عدد افراده كما يشير الاحصاء هو ٣,٥ مما يعني ان اكثر من ربع مليون مواطن لبناني مسيحي يعيشون الان في بيروت الغربية الوطنية .

من الجبهة اللبنانية الفاشية التي بدات تخاف من تعديل قانون الجيش الذي سيجد نفسها من صلاحيات قائد الجيش الذي سيتحول لطائفة معينة . قد وظف هذه التوصية ليس في وضع خطة لتنفيذ المقررات المتفق عليها سابقا مع الوزراء العرب بل في الالتفاف على التعديلات التي قد تحصل على قانون الجيش « كتقليص صلاحيات » قائد الجيش وتطويقها باعطائها لـ محددا كوزير دفاع وليس كقائد جيش تحت حجة بناء الجيش المتوازن والمؤسسة العسكرية .

ومن الجدير بالذكر لنفي هذه الحجة الرسمية. بان قائد الجيش الحالي . ووزير الدفاع الجديد . لم يثبت منذ ان بدا في تسلم قيادة بناء الجيش اليوم سوى على انه من « مجواد » اللون الواحد الذي لا يقبل المزح بين لونين . كما انه خلال الحرب الاهلية كان من المصممين بصلابة على منع الاجتياح الوطني لمعاقل الفاشيين مما حداه لدخول المعركة تحت امرة هؤلاء الاخرين و «تحريرهم» شكرا لصالح قوات بيار الجميل وكميل شمعون .

ما هي مدلولات التعديل الوزاري ؟

ان التعديل الوزاري الاخير لم يكن مفاجأة بحد ذاته . بل المفاجيء كان في توقيته فقط .

فيكتور خوري : الوزير الجديد وقائد الجيش ..

فمنذ فترة حوالي الشهرين . تتناقل بعض المصادر المطلعة كما نقلتها بعض الوسائط الاعلامية بان رئيس الجمهورية كان يفكر باستمرار بمجيء فيكتور خوري ليتسلم منصب وزير الدفاع، ويبدو ان الرئيس سركيس قد نعمد تحقيق فكرته في جلسة مجلس الوزراء الاخيرة خاصة بعد ان بات منح جلسة مجلس النواب العادية بمناسبة جلسة الموازنة قريبة في اخر السنة والتي يمكن ان تطرح فيها العديد من المشاريع ومن ضمنها مشروع قانون تعديل الجيش، اضافة الى ان دخول فيكتور خوري الى مجلس الوزراء في هذه الفترة له العديد من المدلولات وهي :

اولا - بعد استقالة الوزير ضومط المحسوب على محور سركيس - بطرس الفاشي في الحكم - واقرارها من قبل مجلس الوزراء في هذه الفترة التي يعيش فيها الحكم انقساما . يحفز رئيس الجمهورية وزير خارجيته على دعم محورهم بصوت جديد متلاحم معهم وهو صوت فيكتور خوري . والا ما معنى ان يستقيل الوزير فؤاد بطرس من وزارة الدفاع دون وزارة الخارجية والمغتربين .

ثانيا - ان قائد الجيش بصفته وزيرا جديدا سيصبح احد الذين يوقعون على قرار مشروع تعديل قانون الجيش او يرفضونه .

ثالثا - ان الصلاحيات التي قد تقلص من قائد الجيش حسب مشروع قانون الدفاع ستكون من نصيب وزير الدفاع الذي هو نفسه في الحالة الجديدة للعماد خوري .

استمرار في خدمة الفاشية

ان التعديل الوزاري الجديد واضافة عنصر فاشي الى مجلس الوزراء اللبناني . يعطي دليلا جديدا . على ان السلطة الرسمية بقيادة محور سركيس - بطرس - وخوري الجديد ما زال بعيدا عن السير في خط متوازن رجعي على الاقل . بل ان صورة الانحياز نحو الفاشية يمثل بانحراف اكبر وبخطوات اوسع على طريق السياسة الفاشية وتثبيت امتيازات قيادتها رغم التغني بالمحيط العربي للبنان ورغم الاستنجاد بالمبادرات الدولية التي تنطلق اساسا من ارضية المنظور الامبريالي الاميركي لحل الازمة اللبنانية بافق جمع الرجعيتين «المسلمة والمسيحية» اللبنانيتين لدعم «الشرعية» المكلفة بسحق الوجود الوطني في لبنان والذي بات يشكل عقبة رئيسية في وجه السيطرة الامبريالية على المنطقة ضمن اطار التسوية « السلمية » التي برهنت اتفاقات فك الارتباط واتفاقات كامب ديفيد على انها تسوية قاتلة لكل الوجود الوطني العربي .

« الشرعية » الغطاء !

ان استمرار رئيس الجمهورية ومحوره في نهجهم الذي لم يمل يوما باتجاه المناطق اللافاشية . يزيد من تصلب الفاشية باضافة ورقة تأييد جديدة تضاف الى التأييد الصهيوني العلني (وهما لا يلقى التأييدات الرجعية والامبريالية ولكن غير المطلقة) . غير ان لهذه الورقة معنى خاص . حيث ينصب على الاعمال الفاشية طابعا شرعيا ان كان بشكل ظاهر او بامتناع «الشرعية» عن تسمية الاشياء باسمائها كما حصل مع السفير الشاعر دون تحميل المسؤولية لحرب الكتائب الفاشي .

ان الممارسات الرسمية المنحازة تدفع المشروع الفاشي الصهيوني قدما . ففي الوقت الذي يتوفر للفاشية الغطاء « الشرعي » . تدفع هذه لتثبيت سيطرتها ان كان في الجنوب او في مرفأ بيروت الذي يعمل او لا يعمل بناء لاوامر رئيس حرب الكتائب بيار الجميل . او في التفجير الامني الذي ترافق مع جلسة مجلس النواب التي لم تصدر سوى « توصية » .

وهكذا وامام التعديل الوزاري الجديد الذي لن يؤدي الا « لبناء الجيش والمؤسسة العسكرية » على نفس الاسس اللامتوازنة كما تريد « الجبهة اللبنانية » . ينبغي على الحركة الوطنية اللبنانية التي رأت في رئيس الجمهورية « عقبة اساسية بوجه حل الازمة اللبنانية » ورأت في السلطة الرسمية « تفريطا مستمرا وواعيا بتراب الوطن » في الجنوب ان تترجم مواقفها عبر رفضها لهذا التعديل ورفض « شرعية » الذين يقفون وراءه والعمل بشتى الاشكال والوسائل لازالة كافة العقبات التي تقف في وجه الحل الوطني الديمقراطي للازمة اللبنانية .

■

فرصة جديدة للسي . أي . أي

□ وافقت وزارة الخارجية والمغتربين على كتاب توصية اعدته جمعية الصناعيين يهدف الى تسهيل استقدام الخبراء الاجانب الذين تحتاجهم المؤسسات الصناعية .

وقد عممت الخارجية على سفرائها في الخارج نص الكتاب لتسهيل منح هؤلاء الخبراء تأشيرات دخول الى لبنان .

عمال المخابز يتحدون !

□ وجه رئيس نقابة عمال المخابز في بيروت وجبل لبنان « كامل فقيه » برقية الى وزارة العمل الارجنتينية والاتحاد الدولي للصناعات الغذائية مستنكر فيها اعتقال ثلاثين مسؤولا نقابيا في مقر نقابة عمال المخابز في مدينة « سان فرناندو » في الارجنتين !